INDONESIAN JOURNAL
of Islamic Literature and Muslim Society
Vol. 1, No. 2, July - December 2016, ISSN: 2528-1194 (p); 2528-1224

دور هيئة الشرعية الوطنية في الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في إندونيسيا ومنهجها في الفتوى:دراسة وصفية تحليلة نقدية

Hatta Syamsuddin, Moh. Abdul Kholiq Hasan, Moh. Muinudinillah
Universitas Muhammadiyah Surakarta
Email: sirohcenter@gmail.com

Abstract

The emergence of Islamic banking was considered as a response to the desire of Muslim communities to disassociate from usury (riba based) system. The development of time increasing the diversity of financial transactions, both in trading and banking business, which has no provisions in the old sources of Islamic jurisprudence. This dangerous phenomenon was the reason for the importance of a Sharia Supervisory Board to ensure all of banking transactions comply with the rules and principles of sharia. This research focused on the role of National Sharia Board and his methodology in fatwa. This research uses analytical descriptive methodology. The limitations of this research were about: how the National Sharia Board played their roles in Indonesia and how the method applied by the National Sharia Board in issuing a fatwa. The research found that: the National Sharia Board in Indonesia has played their roles, especially in developing Islamic finance industry, ensuring financial and banking transaction comply with the rules and principles of sharia, and providing awareness and guidance to the Muslim communities. The issuing of fatwa on financial transactions was the authority of the National Sharia Board. The National Sharia Board hold on procedures, specific steps, and certain agreed methodology in issuing fatwa. Nevertheless, there still some fatwas that caused controversy in the Islamic community.

***Keywords*:** *National Sharia Board, Sharia Supervision, Methodology of Fatwa.*

ملخص البحث

تعتبر ظهور المصارف الإسلامية تلبية على رغبة المجتمعات الإسلامية في التخلص عن نظام البنك الربوي. بتطور الزمان ازداد تنوع الصور في المعاملات التجارية والمصرفية

DOI: 10.22515/islimus.v1i2.424

التي لا يوجد لها أحكام في المصادر الفقهية القديمة، فهذه ظاهرة تدفع وجود هيئة الرقابة الشرعية التي تقوم بتأصيل معاملات المصارف حتى تتوافق مع الأحكام الشرعية. و هذا البحث يكون حول دور هيئة الشرعية الوطنية (Dewan Syariah Nasional) ومنهجه في الفتوي. ويستخدم هذا البحث منهج البحث الوصفي التحليلي. ويهدف البحث لمعرفة دور هيئة الشرعية الوطنية في إندونيسيا ومنهجه في إصدار فتاوي. ولقد توصل البحث إلى أن هيئة الشرعية الوطنية في إندونيسيا قد لعبت دورها المهمة و ذلك في تطوير صناعة المعاملات المالية الإسلامية ، و ضبط الأعمال المصرفية، و كذلك في توعية المجتمع و إرشادهم. وتعتبر هيئة الشرعية الوطنية الجهة الوحيدة التي لها سلطة في إصدار الفتاوى في المعاملات المالية في إندونيسيا، و قد تمسكت الهيئة بالخطوات المعينة في إصدار الفتاوى، كما أن لها منهج خاص الذي اتتهجته في إصدار الفتاوى التي لا تخرج إجراءاتها من ضوابط الفتوى في المعاملات. و رغم ذلك كلها لم يزل هناك بعض الفتاوى التي تثير الجدل وسط المجتمع.

الكلمات الرئيسية : هيئة الشرعية الوطنية، الرقابة الشريعة، المنهج، الفتوى

المقدمة

تعتبر ظهور المصارف الإسلامية في وسط المجتمع المسلم استجابة وتلبية لرغبات المسلمين في الالتزام بأحكام الشريعة خاصة ما تتعلق بالمعاملات المالية. فتلقت المصارف الإسلامية رغبة المسملين في جميع أنحاء العالم، فيتعاملون بالمصارف الإسلامية، فتطورت المصارف بمنتجاتها المتنوعة وعملياتها الجديدة، التي قد تتشابه ظواهرها بعمليات البنوك التقليدية الربوية. فمن هنا جاءت أهمية نظام الرقابة الشرعية لتلعب دورا بارزا في ضبط أعمال المصارف الإسلامية حتى لا تقع في المعاملات الربوية المحرمة.

تأسس أول المصرف الإسلامي في إندونيسيا عام 1991 م ، ولم يكن يلفت نظر المجتمع المسلم إلا قليل[1] . فبدأ اهتمامهم ورغبتهم بنظام المصرف الإسلامي بعد أن حدثت عزمة إقتصادية عام 1997 التي تظاهر فيها سلامة المصرف الإسلامي واستقراره تجاه العزمة

[1] محمد الشافعي أنطونيو، المصرف الإسلامي بين النظرية والتطبي (جاكارتا : غيما إنساني بريس، ٢٠١٠)، ص. ٢٢

الاقتصادية ، وفي نفس الوقت تتساقط البنوك التقليدية بسبب تاعاملها بالنظام الربوي. فتطورت المصارف الإسلامية وازداد عددها في إندونيسيا بعد نجاهها من العزمة، وازدادت كذلك رغبة المسلمين في التعامل معها، بل قد قرر مجلس العلماء الإندونيسي بتحريم فوائد البنوك واعتبرها من الربا المحرم فذلك بفتوى المجلس رقم 01 عام 2004 م.

ولكن رغم كل هذه التطورات الإيجابية للمصارف الإسلامية في إندونيسيا ، إلا أن لو عملنا المقارانة بينها وبين البنوك التقليدية لوجدنا مسافة بينهما بعيدة .فقد ذكر أن نسبة أصول المصارف الإسلامية في إندونيسيا لم يصل إلى 5 ٪ من جميع أصول البنوك التقليدية من خلال سنوات أخيرة[2].

فالسؤال المطروح نفسه هو لماذا لا تستطيع المصارف الإسلامية في إندونيسيا جلب قلوب المسلمين حتي تتعامل معها فازدادت أنشطتها وأصولها؟ ولماذا لم يتأثر مسلمو إندونيسيا – مع كثرة عددهم- بقرار مجلس العلماء الإندونيسي عن تحريم فوائد البنوك فيتركون البنوك التقليدية وينضمون إلى المصارف الإسلامية ؟. وقد تكون هناك أجوبة متنوعة لمثل هذه الأسئلة، ولكن يري الباحث إلى نقطة واحدة هي أن بعض مسلمي إندونيسيا لم يطمئن بشرعية مسيرة المصارف الإسلامية في إندونيسيا وأنشطتها. فانتشرت التساؤلات والاتهامات تجاه المصارف الإسلامية حيث قيل أنها لم تأتي بالبديل الشرعي بل تتعامل بالربا كغيرها من البنوك التقليدية.

فمن هنا نشير إلى أهمية نظام الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في إندونيسيا، لأن شرعية مسيرة المصارف الإسلامية من ضمن مسؤوليتها، سواء كان في إصدار القرار أو الفتوى عن منتجات المصارف أو في التأكد على سلامة تطبيقات العقود فيها.

ومن خلال هذا البحث يريد الباحث معرفة دور هيئة الشرعية الوطنية في الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في إندونيسيا؟ وكيف انتهجت هيئة الشرعية الوطنية في إصدار الفتاوى في المعاملات المالية ؟

وهذا البحث بطبيعته لم يكن هو الأول في نوعه، وهناك بحوث ودراسات في مثل هذا البحث. ومن بين تلك البحوث والدراسات السابقة: رسالة ماجستير غير منشورة **بعنوان**

[2] مليا أفيندي سيراغار، الرؤية الخارجية للمصارف الإسلامية عام ٢٠١٤، (جاكرتا : البنك الإندونيسي،٢٠١٣)، ص. ٨

الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، لحمزة عبد الكريم محمد حماد، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردنية عام 2004، والرسالة بعنوان «**الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**، الذي كتبه أحمد عبد العفو مصطفى العليات ، فهي رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين عام 2006، والبحث بعنوان «**دراسة لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية واقعاً و تقييماً تعارض الفتوى أنموذجا**، للدكتور إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، بحث مقدم إلى «مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول» دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي عام 2013.

وتلك البحوث والدرسات وإن كانت هناك تشابه بالبحث الذي قام به الباحث إلأ أنها تتناول مجال الرقابة الشرعية الموجودة داخلة المصارف الإسلامية، وهذه النقطنة تختلف بما ينتاوله الباحث حيث يخص البحث عن هيئة الشرعية الوطنية (DSN) ودورها في الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في إندونيسيا ومنهجها في الفتوى.

النبذة عن المصارف الإسلامية في إندونيسيا

قبل الحديث عن الموضوع، من المستحسن أن نعرض قليلاً وبشكل موجز عن نشأة المصارف الإسلامية في إندونيسيا وتطورها. وقد مرت تجربة المصارف الإسلامية في إندونيسيا بالمراحل الآتية :

أولاً : ظهرت البنوك الربوية في إندونيسيا منذ عهد الاستعمار الهولاندي كما هو الحال في كثير من بلاد المسلمين المختلة، واستمر حالها في عهد الاستعمار الياباني. فجاء بعض علماء الأمة مناديا لرد على مثل هذه البنوك، ومن أبرزهم هو كياي هاج ماس منصور – رئيس جمعية المحمدية عام 1944–1937 الذي شرح أن التعامل مع البنك الربوي ضرورة مؤقت لأن لم يوجد أي مصرف إسلامي في إندونيسيا حينئذ [3].

ثانياً : استمر فكرة إنشاء المصرف الإسلامي في عهد السبعينات ، وذلك بإقامة ندوة أو السيمنار الوطني عن علاقة إندونيسيا والشرق الأوسط عام 1974 و1976 الذي نوقش فيه هذا الموضوع. فلم ينجح هذه الفكرة في ميدان التطبيق لأن الجوالسياسي لم يسمح بذلك[4].

[3] غيبالا ديوي ، الجوانب القانونية في المصارف والتأمين الإسلامي في إندونيسيا (جاكرتا: كينجانا، ٢٠٠٤)، ص. ٥٩.
[4] المرجع السابق، ص.٦٠.

ثالثاً : وفي أول الثمنينات ، تتأثر بعض كبار شخصية إندونيسيا بظهور المصارف الإسلامية في دول العرب، فقاموا بفتح مجال الحوار المركز عن المصارف الإسلامية كركن من أركان الاقتصاد الإسلامي. ومن هؤلاء : كرناين فروا أتماجا. فبدأ بتجربة إنشاء المؤسسة المالية الميكروية التي اشتهرت تسميتها بعد ذلك بـ»بيت المال والتمويل» في باندونج (بيت التمويل سلمان) وفي جاكارتا (شركة رضا غوستي).[5]

رابعا : فقد زاد تركيز على فكرة إنشاء المصرف الإسلامي في أول التسعينات وذلك بإيجابية مجلس العلماء الإندونيسي (MUI)الذي قام بندوة "فوائد البنوك والمصارف" في فوندوق شاهد خلال 20-18 أغسطس 1990، وتتقوت هذه الفكرة بوسيطة مؤتمر وطني للمجلس الذي عقد في 25-22 أغسطس1990 ، فكانت النتيجة هي تكوين اللجنة الخاص لإنشاء المصرف الإسلامي الذي تترأسه الدكتور محمد أمين عزيز. والجدير بالذكر أن منظمة رابطة المفكرين الاسلاميين الاندونيسيين (ICMI) تلعب دوراً هاماً في هذه الخطوات الأولى في إنشاء المصارف الإسلامية في إندونسيا[6].

خامساً : تأسست أول المصارف الإسلامية في إندونيسيا وذلك في تاريخ 01 مايو1992 باسم «بنك المعاملات إندونيسيا» فكان أول رأس ماله حوالي 116 مليار روبية. فتلقى هذا المصرف الإسلامي الأول قبولاً كبيراً لدي مجتمع المسلم في لإندونيسيا.[7]

سادساً : هو مرحلة التطوير بعد أن أصدر الحكومة الإندونيسية قانون البنوك رقم 10 سنة 1998 الذي ذكر فيه بالتفاصيل عن التكييف القانوني للمصرف الإسلامي والأعمال المصرفية التي يمكن أدائها.

واستمرت مراحل تطوير المصارف الإسلامية في لإندونيسيا، فبلغ عددها في أوائل 2012 إلى 11 مصرفا عاما إسلاميا (Bank Umum Syariah)، و24 فرعا إسلاميا للبنوك التقليدية (Unit Usaha Syariah) ، و155 مصرفا صغيرا أو ما تسمى ب» المصرف الإئتماني الشعبي الإسلامي»

---

[5] محمد شافعي أنطونيو، ص. ٢٥.

[6] كرناين فرواتا أتماجا، محمد شافعي أنطونيو، **ماذا وكيف المصرف الإسلامي** (جوغجاكارتا: دانا باكتي وقف، ١٩٩٩)، ص. ٨٤.

[7] المرجع السابق، ص. ٨٥.

(Bank Perkreditan Rakyat Syariah). وكون 2380 مكتبا التي انتشرت في أغلب أنحاء إندزنيسيا. وسجل شركات المصارف الإسلامية أصولاً مصرفياً بلغ قيمته 149،3 تريليون روبية، وهذا العدد يمثل قدر النموالسنوي 51،1 ٪ من عام 2011، فاعتبرت المصارف الإسلامية من أسرع المجالات التجارية نمواً في إندونيسيا (fastest growing industry).[8]

مفهوم الرقابة الشرعية

مصطلح «الرقابة الشرعية» مكونة من كلمتين الرقابة والشرعية. وكلمة «رقب»: الراء والقاف والباء أصل واحد مطرد يدل على انتصاب لمراعاة شيء، من ذلك الرقيب وهو الحافظ[9]. وجاءت بعض النصوص من القرآن والسنة تؤكد على هذه المعنى اللغوي : الحفظ والرعاية، منها : قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[10] وأما في الحديث : (ارقبوا محمداً صلى الله عليه وسلم في أهل بيته)[11]

أما في الاصطلاح فالرقابة هي: «عملية ترتكز على التحقق من إنجاز العمل وفق قرار أو وضع أو معيار يتناسب مع متطلبات الوظيفة والقواعد المفروضة عليه؛ سواء كان العمل عموميا أو فردياً»[12].

أما كلمة «الشرعية « مأخوذة من شرع وشريعة ولها عدة معان في اللغة [13] ، منها : الطريق والمذهب المستقيم ، منه قوله تعالى : ﴿**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**﴾[14] .المذهب

---

[8] الحليم عالم شاه، **تطور المصترف الإسلامية واستعدادها تجاه المجتمع الاقتصادي أسيا**، مقالة في محاضرة علمية بمناسبة الميلاد الثامن لرابطة علماء الاقتصاد الإسلامي، (جاكرتا : ٢٠١٢)، ص. ٤.

[9] أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة** (بيروت : دار الفكر،١٩٧٩)، مادة «رقب» ج. ٢. ص.٤٢٧.

[10] سورة النساء : آية رقم (١).

[11] محمد بن إسماعيل البحاري، **الجامع الصحيح المختصر**،تحقيق : مصطفى ديب البغا. (بيروت : دار ابن كثير، ١٩٨٧) ، رقم حديث (٣٧١٣)

[12] محمد أمين علي القطان ، **الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية**، بحث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، (مكة : جامعة أم القرى، ٢٠٠٥)، ص.١٠.

[13] مجمع اللغة العربية، **المعجم الموسيط** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤)، مادة (ش ر ع)، ص. ٤٧٩.

[14] سورة المائدة : آية رقم (٤٨).

والملة ، منه قوله تعالى : ﴿**ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا**﴾[15]. وأما في الاصطلاح فالشرعية نسبة إلى الشرع: وهو ما شرع الله تعالى لعباده من الدين[16].

وأما مفهوم الرقابة الشرعية فقد تعددت المفاهيم، ونذكر منها على نحو يلي:**أولاً** : الرقابة الشرعية هي: كل العناصر التي يتحقق بها ضبط المسيرة الشرعية للمصارف الإسلامية[17]. ويؤخذ على هذا التعريف أنه يهتم بالجانب الوظيفي للرقابة ويركز على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. **ثانيًا** : الرقابة الشرعية هي: متابعة وتدقيق وفحص وتحليل كافة الأعمال والأنشطة التي يمارسها المصرف الإسلامي للتأكد من أنها تتم وفقاً لإحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وطبقاً للفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة من الهيئة الشرعية، وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل والأساليب الملائمة والمطابقة للشرع وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل.[18] ويؤخذ على هذا التعريف بأنه يهتم بالرقابة من حيث كونها إجراءات ويركز على الخطوات التي يتعين إجراؤها للقيام بعملية الرقابة. **ثالثاً** : الرقابة الشرعية هي: أحد أجهزة البنك الإسلامي التي تعاونه في تحقيق أهدافه.[19] ويؤخذ على هذا التعريف أنه يهتم بالأجهزة ومهامها.

فجميع ههذ التعريفات قد يمثل مجلات أعمال الرقابة الشرعية التي سنتناولها فيما بعد. إلا أن يرى الباحث أنها لم تذكر بالوضوخ إلى أهم وظيفة الرقابة الشرعية هو إيجاد البديل الشرعي للمعاملات المخالفة للأحكام الشرعية . فأميل إلى ما عرفه محمد عبد الكريم زعير قائلاً: الرقابة الشرعية هو التحقق من تنفيذ الفتاوى الصادرة عن جهة الاختصاص، وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة لأية أعمال تخالف الأحكام الشريعة.[20]

---

[15] سورة الجاثية : آية رقم (١٨)

[16] محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي**، (القاهرة: دار الكتب المصرية ،١٩٦٣) ، ج. ١٦. ص.١٦٣.

[17] () عبد الستار أبوغدة ، الضوابط الشرعية لمسيرة المصارف الإسلامية، **مجلة المعاملات الإسلامية** ، مركز الشيخ صالح كامل العدد الأول (٢٠٠٢)، ص.٣١.

[18] حسين شحاتة، اختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، **مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي**، عدد ١١٦، (١٩٩١)، ص.٤٢.

[19] عبد الحميد محمود البعلي، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، (مكة : جامعة أم القرى، ٢٠٠٥)، ص.٢٨.

[20] محمد عبد الحكيم زيد، دور الرقابة الشرعية في تطوير الأعمال المصرفية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي عدد ١٨٧

نشأة هيئة الشرعية الوطنية وتطورها

استمر تطور المصارف الإسلامية في إندونيسيا فازداد كذلك عدد هيئات الرقابة الشرعية في كل من المصارف الإسلامية . ظهور كثير من أجهزة الرقابة الإسلامية أمر إيجابي يجب شكر الله على ذلك. لكن في الجانب أن هناك الخطورة فيما يتعلق بصدور الفتاوى. قد تصدر الفتوى من احدى هيئات الرقابة الشرعية في حكم أي معاملة أنها حرام، فتصدر هيئة أخرى الفتوى بحلالها.

فيرى مجلس العلماء إندونيسيا – كمظلة من جميع مؤسسة ومنظمة إسلامية في البلد– أن لمثل هذه الظروف قد تدعوالحاجة إلى تأسيس هيئة الشريعة على مستوى الدولة، ويندرج تحته المصارف الإسلامية. فكانت هذه بداية فكرة هيئة العليا للرقابة الشرعية على مستوى الدولة في إمدونيسيا التي تسمى بعد ذلك بـهيئة الشرعية الوطنية.[21] (National Sharia Board)

فقام مجلس العلماء إندونيسيا بندوة العلماء تاريخ 30–29 يوليو1997 م في جاكارتا، فكانت النتيجة هي إصدار التوصية بإنشاء الهيئة التي تقوم بالمشاكل المتعلقة بالمؤسسة المالية الإسلامية. فكون المجلس بعد ذلك في احدى اجتماعاته لجنةً لتأسيس هيئة الشرعية الوطنية، وذلك في 14 أكتوبير 1997. وأخيراً بعد عامين من تكوين لجنة التأسيس، أصدر مجلس العلماء قرار رقم : 754/ م.أ.ي/ 2/ 1999 تاريخ 10 فبراير 1999 عن تكوين هيئة الشرعية الوطنية. فكان رئيس هيئة الشرعية الوطنية في أول عهده هو كياي هاج سهل محفوظ –رحمه الله– وإخوان شام كأمين العام للهيئة.[22]

وذكر في الموقع الرسمي لهيئة الشرعية الوطنية أن خلفيات تأسيس هذا المجلس تتركز إلى ثلاثة نقاط وهي : **أولاً** : لتحقيق الطمحات لدي الأمة الإسلامية في شؤون الاقتصاد ، والحث على تطبيق تعاليم الإسلام في مجالات المالية حتى تتوافق بالشريعة الإسلامية. **ثانيا** : يعتبر هذا التأسيس خطوات فعالة لتنسيق العلماء في الرد على القضية الاقتصادية الظاهرة

(١٩٩٦)، ص. ٤٥.

[21] محمـد الشافعي أنطونيو، **المصرف الإسلامي بين النظرية والتطبيق**، (جاكارتا : غيما إنساني بريس، ٢٠١٠)، ص. ٢٣٥.

[22] هيئة الشرعية الوطنية، **لمحة عن هيئة الشرعية الوطنية** ، مقالة إليكترونية، تم استرجاعها في ١١/ ١/ ٢٠١٦ من الموقع : http:// www.dsnmui.or.id /index.php?page=sekilas

في المجتمع. فلكل قضية ستبحث في المجلس حتى يحصل على رأي واحد عن القضية وكيف حلولها في كل المؤسسات المالية الإسلامية.

وظيفة هيئة الشرعية الوطنية وعملياتها

إن هيئة الشرعية الوطنية يختلف من الهيئات العليا للرقابة الشرعية في دولة أخرى من حيث الجهة التي قامت بتأسيسها. فقد كانت الهيئة العليا تؤسسه الدولة أو الحكومة باسم البنك المركزي أو وزارة الشؤون الدينية[23]، وأما هيئة الشرعية الوطنية مؤسسها مجلس العلماء الأندونيسي وهو منظمة اجتماعية مستقلة ينظم فيه علماء المسلمين وزعماؤها ومفكروها لإشراف المسلمين في أنحاء إندونسيا وإرشادهم. ومن ثم فإن وظيفة الهيئة وسلطاتها مستندة في أول أمرها من قرار مجلس العلماء الإندونيسي .

وجاء في قرار مجلس العلماء إندونيسيا رفم : 01 عام 2000 عن اللوائح الأساسية لهيئة الشرعية الوطنية، وظائفه وسلطاته نذكرها فيما يلي:[24]

أولاً : وظائف هيئة الشرعية الوطنية

هي تتكون من : 1- تنمية تطبيق معاليم الشريعة في أنشطة الإقتصادية على وجه العام والمالية على وجه الخاص. 2- إصدار الفتاوى على أنواع الأنشطة المالية. 3- إصدار الفتاوى على منتجات وخدمات المالية الإسلامية. 4- الرقابة على تطبيق الفتاوى الصادرة عن جهة المجلس.

ثانياً : سلطات هيئة الشرعية الوطنية

وهي تتكون من[25] : 1- إصدار الفتاوى الملزمة لهيئات الرقابة الشرعية في جميع المؤسسات المالية، وتكون الفتاوى سندا حكميا لعملياتها. 2- إصدار الفتاوى التي تكون قاعدةً للوائح والنظم لدي الجهة الحكومية مثل : وزارة المالية أو البنك المركزي. 3- طاء

[23] محمد أمين علي القطان ، **الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية**، بحث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، (مكة : جامعة أم القرى، ٢٠٠٥)، ص.١٠.

[24] إحوان شام، حسن الدين، **مجموع فتاوى هيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي**،(تانجيرانك: هيئة الشرعية الوطنية، ٢٠٠٦)، ج. ١. ص. ٤٢٦-٤٢٧

[25] المرجع السابق ، ص ٤٢٧

التوصية أو خلعها بالأسماء الذين سوف يجلسون في هيئات الرقابة الشرعية في مؤسسة مالية إسلامية ما. 4-دعوة المؤهلين وكبار الشخصيات للبيان عن القضية في بحث الاقتصاد الإسلامي ، ويدخل فيها سلطة نقدية أو مؤسسة مالية سواء كان خارج البلد أو داخلها. 5- التحذير على المؤسسات المالية لوقف المخالفات عن الفتاوى الصادرة من هيئة الشرعية الوطنية. 6- الاقتراح لأجهزة الدولة التي لها سلطة في المؤاخذة الحكمية إذا كانت المؤسسة المالية لم تبالي بالتحذير من المجلس[26].

دور هيئة الشرعية الوطنية

منذ تأسيسها في 1999، قد لعب هيئة الشرعية الوطنية دورا هاماً وسط المجتمع المسلم في إندونيسيا ، وذلك في بعض المجالات الآتية :

1. دور هيئة الشرعية الوطنية في تطوير صناعة المعاملات المالية الإسلامية.

إذا تكلمنا عن دور هيئة الشرعية الوطنية فلا يمكن توضيحها إلا بالرجوع إلى ما قد لعبه مجلس علماء إندونيسيا. فكان المجلس يعتبر رائداً حقيقياً في التوعية الإرشاد التي تدفع لنموالمؤسسات المالية الإسلامية، سواء كانت في مجالات المصرفيه أو غيرها من المجالات الاقتصادية. ومن بين دورها[27] :

a) تأسيس هيئة الشرعية الوطنية القيام بالبحوث في فقه المعاملات وإصدار الفتاوى، لتكون مرجعية المجتمع والمؤسسات المالية في أداء معاملاتهم.
b) إنشاء أول المصارف الإسلامية في إندونيسيا وهو بنك المعاملات إندونيسيا مع تنسيق برابطة مفكري مسلمي إندونيسيا وذلك في سنة 1991م.
c) تكوين هيئة التحكيم الشرعي الوطني لحلول المشاكل القانونية بين طرفي العقد في مجالات المعاملات المالية .

[26] عبد الغفور أنصاري ، **السؤال والجواب عن المصارف الإسلامية**، (جوغجاكارتا : أون بريس، ٢٠٠٨)، ص. ١٩.

[27] جائه المبارك، **دور هيئة الشرعية الوطنية وهيئات الرقابة الشرعية في الؤسسات المالية الإسلامية**، مقالة علمية مقدمة لكلية الشريعة جامعة الإسلامية الحكومية بسورابايا (٢٠١٢)، ص. ٤.

2. دور هيئة الشرعية الوطنية في ضبط الأعمال المؤسسات المالية.

وأما ما يتعلق بالأعمال المصرفية فيمكن التلخيص على ما قد لعبه هيئة الشرعية الوطنية على حسب نقاط تالية :

دور هيئة الشرعية الوطنية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية وذلك من إصداره للفتاوى المختلفة . قد أصدر المجلس منذ تأسيسه عام 1999حوالي 100 فتواً في المعاملات المالية، ومن تلك الفتاوى الصادرة تفتح الفرص للمصارف أو المؤسسات المالية لطوير منتجاتها وخدماتها التي لم يكن معروفاً ظاهراً قبل صدور الفتوى ، ومثال في ذلك: فتوى رقم 20 عن الاستثمار بمنهج ريكسا دانا ، وفتوى رقم 21 عن التأمين الإسلامي، وغيرهما كثير ولا يحتاج تطويل ذكرها في هذا المطلب.

دور هيئة الشرعية الوطنية في ضبط أعمال المؤسسات المالية الإسلامية . وهو يتمثل في رقابة المجلس على هيئات الرقابة الإسلامية في كل من المصارف الإسلامية أو المؤسسات المالية الإسلامية. فكان منذ أول اجراءت اختيار عضوهيئة الرقابة بالمصارف، قام هيئة الشرعية الوطنية بالخطوات لإعداد الأشخاص من العلماء والاقتصاديين وتصفيتهم حتى يكون مؤهلا لهذه الوظيفة .

فليس دور المجلس ينتهي بإعداد الموارد البشريه لهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف، وإنما تتواصل ويستمر من خلال اجتماعات التي قامت به هيئة الشرعية الوطنية لتزويدهم بالمعارف الحديثة عن المعاملات الإسلامية. ويمكن التلخيص في هذه القضية ما لعبه مجلس الشريعة الوطني في ضبط الأعمال المصرفية هي :

أولا – القيام بالدورات التأهيلية لإعداد الموارد البشرية لهيئات الرقابة الشرعية بالمؤسسات المالية الإسلامية، فكانت الدورة تتكون إلى ثلاثة مراحل : الأساس، المتوسط والتقدم. كما أن للدورات تخصصات ثلثة وهي : مجالات المصارف، والتأمين ، والسوق المالية[28].

[28] أدي وارمان كريم ، خبر إيليكتروني تم استرجاعه في ١٣/ ١/ ٢٠١٦ من الموقع : http: / /keuangan.kontan.co.id / news /kebutuhan-dewan-pengawas-syariah-tinggi

ثانيا- القيام بالاجتماع السنوي (Annual Meeting) لجميع أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في أية المؤسسات المالية ، وعادة تقام في أواخر السنة، تبحث فيه الأقضية الجديدة عن المعاملات المالية وكذلك ألقيت فيه محاضرة تزويدية لرفع معرفة أعضاء هيئات الرقابة الشرعية.[29]

3. **دور هيئة الشرعية الوطنية في توعية المجتمع وإرشادهم.**

ظهور هيئة الشرعية الوطنية تدعوإلى رغبات الناس وتلفت نظرهم إلى معاملات إسلامية. فكان من الأدوار التي لعبها المجلس حتى تغرس في المجتمع حباً للمعاملات الإسلامية على نحو تالي :

1. نشر أخبار الهيئة وأنشطتها والفتاوى الجديدة سواء كان من خلال الكتب المطبوعة أو بوسيطة الموقع الرسمي في الإنترنيت. ومن الكتب الصادرة من جهة الهيئة هي : مجموع الفتاوى في المعاملات المالية، والسوال والجواب عن هيئة الشرعية الوطنية.
2. القيام بالدورات لإعداد أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسة المالية الميكرى في وسط المجتمع التي اشتهرت بمصطلح " بيت المال والتمويل". فهذه المؤسسة المالية مع كونها صغيرا ولم تعتبر من المصارف، فإنها أسرع انتشارًا في المجتمع وأرحب إقبالاً لهم.
3. المبادرة الإيجابية من أعضاء هيئة الشرعية الوطنية – وأغلبهم من العلماء والاقتصاديين، وكبار الشخصيات – بتوعية المجتمع وإرشادهم على حب المعاملات الإسلمية، وذلك من خلال حضورهم في الندوات الجامعية ، وسمنارات اقتصادية التي إقيمت في جميع أنحاء إندونيسيا.

دور هيئة الشرعية الوطنية في الرقابة على المصارف الإسلامية في إندونيسيا

إن لهيئة الشرعية الوطنيه دوراً هاماً في رعاية و ضبط أعمال هيئات الرقابة الشرعية داخلة المصارف الإسلامية، ونلخصها على نقاط تالية :

[29] للتوسع في الموضوع والمطالعة إلى توصيات الاجتماع السنوي لهيئة الرقابة الشرعية ، راجع موقع رسمي للمجلس : // :http www.dsnmui.or.id /index.php

أولا : **إعداد أعضاء هيئات الرقابة الشرعية**، وذلك من خلال دورة تأهيلية التي قامت به هيئة الشرعية الوطنية بمناهج خاصة وموضوعات متركزة متعلقة بالجانب النظري والتطبيقي لأعمال الرقابة الشرعية. تنعقد هذه الدورة روتينياً بالتعاون مع الجهة الحكومية كبنك إندونيسيا المركزي. ويمتد برامج الدورة مدة 4-3 أيام، يحاضر فيها مجموعة من أعضاء هيئة الشرعية الوطنية.

ثانيا : التوصية وتعيين أسماء الشخصيات ليكونوا أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، وتعتبر هذه التوصية جزء أساسي وخطة أولى في إجراءات تولية منصب عضوية هيئة الرقابة الشرعية، قبل عرض تلك الإسماء المرسخين إلى جهة بنك إندونيسيا المركزي [30].

ثالثاً : تكون فتاوى هيئة الشرعية الوطنية مرجعية أساسية وملزمة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية داخلة المصارف الإسلامية في آداء أعمالهم الرقابية، بحيث لا يجوز لهم أن تقوّم أنشطة مصارفهم بفتاوى أخرى فضلا عن آرائهم الفردية، حيث ذكر في لائحة بنك إندونيسيا[31] أن ما يقصد بـــــــ»المبدأ الشرعي» هو مبادئ الأحكام الشريعة في أنشطة المصارف مستندا من فتاوى هيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي.

رابعا : وبما لهيئة الشرعية الوطنية السلطة الوحيدة لإصدار الفتاوى، فإذا أرادت جهة المصارف الإسلامية إنشاء المنتاجات أو الخدمات المصرفية الجديدة، فتكون هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وسيطاً بينهما، بحيث توصل الفكرة والبيان التفصيلية عن المنتاجات الجديدة التي تحتاج إلى البحث و الفتوى من جهة هيئة الشرعية الوطنية [32].

خامساً : من دور هيئة الشرعية الوطنية في أعمال الرقابة هو استلام التقارير وتقييمها سنوياً، حيث ذكر في قرار المجلس من وظيفة هيئة الرقابة الشرعية : تقديم التقرير عن أنشطة المصرف الإسلامي روتينيا إلى هيئة الشرعية الوطنية وعلى الأقل مرتين في سنة.

---

[30] بنك إندونيسيا ، **لائحة رقم ١١/ ٣ سنة ٢٠٠٩ عن المصارف الإسلامية**، بند. ٣٧.

[31] بنك إندونيسيا ، **لائحة رقم ١١/ ١٥ سنة ٢٠٠٩ عن إجراءات تحول البنك التقليدي إلى المصارف الإسلامية**

[32] هيئة الشرعية الوطنية ، **قرار رقم ٠٣ سنة ٢٠٠٠ عن دليل تنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية بالمؤسسة المالية الإسلامية**، (جاكارتا : ٢٠٠٠)

سادسا : قامت هيئة الشرعية الوطنية بالاجتماع السنوي لجميع أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في أية المؤسسات المالية وعلى وجه خاص هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. ينعقد الاجتماع في أواخر السنة، تبحث فيه الأقضية الجديدة عن المعاملات المالية وكذلك ألقيت فيه محاضرة تزويدية لرفع معرفة أعضاء هيئات الرقابة الشرعية. [33]

منهج هيئة الشرعية الوطنية في الفتوى

كما ذكرنا سابقا أن أحد الفوارق بين هيئات الرقابة الشرعية في إندونيسيا وبين هيئات الرقابة الشرعية في دولة أخرى هو أن ليس للهيئة سلطة لإصدار الفتاوى. وإنما عليها أن تخضع للفتاوى الصادرة من جهة هيئة الشرعية الوطنية، وهذه السلطة المعتبرة حددها اللوائح من جهة الحكومة[34]. ولذلك لوبحثنا عن منهج الفتوى لهيئة الرقابة الشرعية في إندونيسيا فالمقصود منها : منهج هيئة الشرعية الوطنية في الفتوى، الذي سوف نتناوله من خلال الأمرين الآتيين :

الأمر الأول : إجراءات صدور الفتوى للهيئة

جاءت في قرار مجلس العلماء الإندونيسي رقم 01 سنة 200 عن اللوائح الأساسية لهيئة الشرعية الوطنية خطوات التي تسلكها الهيئة في إصدار الفتوى، وذكر على ترتيب إجراءاتها على نحو يلي[35] : 1- استلمت اللجنة التنفيذية للهيئة اقتراحات أو أسئلة عن منتجات المؤسسة المالية الإسلامية. 2- على أمين اللجنة التنفيذية بعد استلامه للاقتراحات، تقديمها إلى رئيس اللجنة وذلك بعد يوم واحد من تاريخ استلام الاقتراح. 3- قام رئيس اللجنة التنفيذية بالدراسة والبحث عن القضية مع أعضاء اللجنة والخبراء، وذلك من خلال 20 يوماً على اللجنة التنفيذية كتابة المذكرة الذي يشمل دراسات وبحث عن الاقتراح أو الأسئلة. 4 - قدم رئيس اللجنة هذه المذكرة إلى مجلس الاجتماع الكامل لهيئة الشرعية الوطنية للحصول على التصديق. 5- وأخيراً وقع على الفتوى كل من رئيس الهيئة وأمينها.

---

[33] للتوسع في الموضوع والمطالعة إلى توصيات الاجتماع السنوي لهيئة الرقابة الشرعيةأ راجع موقع رسمي للمجلس : http: // www.dsnmui.or.id /index.php

[34] حكومة جمهورية الإندونيسيا، **قانون رقم ٢١ سنة ٢٠٠٨ عن المصارف الإسلامية** ، (جاكارتا: ٢٠٠٨) بند.٢٦.

[35] إحوان شام، حسن الدين ، ص. ٤٢٨.

الأمر الثاني: منهج الهيئة في الفتاوى

لا يمكن معرفة المناهج التي انتهجتها هيئة الشرعية الوطنية إلا بوسيلتين : البيان والتوضيح من جهة الهيئة نفسها أو من قبل أعضائها، وبمطالعة فتاوى الهيئة قراءة عميقة ثم القيام بتحليلها . وأما بنسبة البيان من جهة الهيئة فقد لخص الباحث على نحو تالي : أولاً : هو ما بيّنه كياي هاجي معروف أمين رئيس مجلس العلماء الإندونيسي في ندوة علمية عن «تصنيف النصوص والحجج الشرعية في الاقتصاد الإسلامي» عام 2006 وكان متحدث رئيسي بالندوة[36] . قال أن هناك ثلاثة مناهج تقريبية التي انتهجها مجلس العلماء الإندونيسي في بحث الحكم عن القضية الاقتصادية الجديدة، وهي :

أ. النظر إلى النصوص الشرعية المتعلقة بالقضية أولاً ، وإذا وجدت الأدلة فتكون سنداً رئيسياً في الفتوى أو تكوين الحلول الاقتصادية.

ب. إن لم توجد أي نصوص شرعية في المسألة ، قام بالنظر إلى أقوال العلماء في تلك القضية. وإذا وجد الخلاف بين العلماء فحاول المجلس بالجمع بين الأقوال ما أمكن ذلك، وإلا فاختار المجلس أحد الأقوال بطريقة الترجيح .

ت. إذا كانت القضية لم توجد عنها أقوال العلماء ، فيكون بإلحاق ما كانت متقاربة بالقضية في الزمن الماضي الذي بحث عنها العلماء القدامى.

ثانيا : هو ما جاء في مقالة الشيخ أسموني عبد الرحمن[37] تحت عنوان « إجراءات إصدار قرار الفتوى لهيئة الشرعية الوطنية» ، ذكر فيها المناهج التي اتنتهجتها الهيئة في لإصدار الفتاوى، على نحو يلي[38] :

أ. المنهج الذي تسلكه الهيئة في إصدار الفتاوى لا بد أن تكون مستندة على النصوص الشرعية – من الكتاب والسنة– إذا وجد فيها ما يتعلق بالمسائل المطروحة.

---

[36] معروف أمين، **النصوص والحجج الشرعية في الاقتصاد الإسلامي**، خطاب رئيسي في ندوة علمية في كلية القانون جامعة شريف هداية الله، جاكرتا، (٢٠٠٦).

[37] الأستاذ البروفيسور في قسم دراسات الاقتصاد الإسلامي كلية العلوم الإسلامية جامعة الإسلام الإندونيسية، وأعضاء هيئة الشرعية الوطنية.

[38] أسموني عبد الرحمن، **إجراءات إصدار قرار الفتأو ى لهيئة الشرعية الوطنية، مجلة حكمية المواريد** رقم (٢٨)، (٢٠٠٨) ، ص. ١٧٣ .

ب. وأما إذا لم يجد فيهما أولاً يمكن الاستنباط المباشر منهما فتستند على ما اجتهد إليه العلماء من أقوالهم وآرائهم بمعنى أن الفتوى مستندة على أقوال العلماء التي وجدت في الكتب الفقهية المعتبرة.

ت. وأما إذا اختلفت آراء العلماء أو تعارضت بينها فتكون الهيئة تسلك منهج الجمع والتوفيق إذا أمكن ذلك. وإذا لم يمكن الجمع والتوفيق فتكون بالترجيح بين تلك الأقوال بما هي أقوى أدلتها أو ما هي أولى بالاعتبار.

ث. وأما فيما يتعلق بالوقائع المستجدة أو النوازل التي لم تكون منصوصاً عليها بنص قاطع أو مجمعاً عليها أو لم تكن مسوغا بالاجتهاد، فيكون بحث أحكامها بالاجتهاد الجماعي وفق المنهج السلف والخلف مع مراعات حجات ومصالح الأمة.[39]

نلاحظ أن ليس هناك فروق بعيدة بين ما ذكره كياى هاج معروف أمين في خطابه وما ذكره الشيخ أسموني عبد الرحمن في مقالته، فهذا دليل واضح على أن منهج الهيئة في الفتوى منظم كتابةً كان أو فهماً.

وأما من حيث المطالعة والاستقراء على الفتاوى الصادرة من هيئة الشرعية الوطنية، فيرى الباحث أن للهيئة ترتيب خاص في نصوص وصيغ الفتاوى التي تميزها من الفتاوى الصادرة من جهة الهيئة الأخرى، وتتكون صيغ الفتاوى على نحو تالي :

1. خلفية إصدار الفتوى : هو ذكر الواقع والأحوال التي تدفع إلى حل المشكلة المطروحة، كما أن قد تذكر الجهة التي تقوم بتقدم طلب الفتوى.
2. الأدلة الشرعية : فذكر بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المتعلقة بالمسألة المطروحة. وذكر كذلك حول الإجماع والقياس في المسألة إن وجد. مثل : الإجماع على إباحة عقد الحوالة.
3. القواعد الفقهية : وذكر بعد ذلك بعض القواعد الفقهية التي تشهد حول الموضوع. ومن القواعد التي تكثر ذكرها : "الأصل في المعاملات الإباحة إلا أن يدل دليل على تحريمها" [40].

[39] أسموني عبد الرحمن، المرجع السابق، ص. ١٧٥

[40] جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية** (لبنان : دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧)، ص. ٦٠.

4. أقوال العلماء والمجامع الفقهية : ثم ذكر أقوال العلماء المتعلقة بالموضوع من خلال كتبهم المعتبرة والمشهورة. ومن أمثلتها: "المغني" لابن قدامة، و"الفقه الإسلامي وأدلته" لوهبة الزحيلي وغيرها.
5. مناقشة الموضوع : هو ذكر الاقتراحات والتداخلات حول المسألة التي جرت في جلسة الاجتماع الكامل لهيئة الشرعية الوطنية. وبعد ذلك قرار الفتوى : وهو كثيرا يتكون من : تقديم عام ، ثم تقديم العقود، ثم الخاتمة.

وهذا ما يستطيع الباحث التطلع إلى منهج الفتوى للهيئة ، وقد تكون المنهج الذي تسلكه الهيئة في الواقع أكثر وأ وسع مما ذكرناه في هذا المبحث.

التعليق على بعض فتاوى الهيئة المثيرة للجدل لدي المجتمع، فتوى الهيئة في الإجارة على إجراءات الحج نموذجا

جاء في فتوى هيئة الشرعية الوطنية رقم 29 سنة 2002 عن تمويل إجراءات الحج لدي المؤسسة المالية الإسلامية نصوص القرار على نحو تالي[41] : 1- في إجراءات الحج لعملائه، يمكن للؤسسة المالية الإسلامية الحصول على الأجرة، وذلك على بمبدأ «الإجارة» حسب فتوى الهيئة رقم 9 سنة 2000. 2- وعند الحاجة ، يمكن للمؤسسة المالية الإسلامية أن تساعد عملائها بإعطاء القرض لدفع رسوم الحج، وذلك على مبدأ «القرض» حسب فتوى الهيئة رقم 19 سنة 2001. 3- لا يشترط الأجرة على إجراءات الحج بإعطاء المؤسسة القرض لعملائها. 4- يكون قدر الأجرة لا يستند بقدر القرض من المئسسة المالية الإسلامية إلى عملائها.

واستنادا بهذا الفتوى قامت المصارف الإسلامية بفتح الخدمة التمويلية في إجراءات الحج ، فجاء شخص إلى المصرف الإسلامي وطلب منه خدمة إجراءات الحج وهو التسجيل المبدئي حتى يحصل على الخصة المقعدية للحج. ومن مقتضيات التسجيل هي دفع رسوم الحج المبدئية حوالي 25 مليون روبية، فأقرض المصرف للعميل هذا المبلغ ، فيكون بين المصرف والعميل عقد الإجارة وعقد القرض. فعلى العميل دفع الأجرة المعينة للمصرف مقابل خدمة إجراءات الحج ، كما عليه أن يستوفي القرض في وقت متفق بين الطرفين.[42]

[41] إحوان شام، حسن الدين ، ص. ١٧١.

[42] شمس الهادي ، القرض المصرفي لآداء الحج : بين الفتوى والتطبيق ، مجلة الشرعة رقم. ٤٥.(٢٠١١) ، ص. ١٤٨٣.

التعليق على الفتوى

من المعروف أن الحج من الفرائض للمسلمين فكانوا يرغبون في أدائه ويشتاقونه طوال حياتهم. وكذلك أحوال المسلمين في إندونيسيا ، الراغبين في آداء فريضة الحج بأي طريق حلال ما أمكن ذلك. فاستقبل مسلمو إندونيسيا على فتوى الهيئة عن الأجرة على إجراءات الحج استقبالاً حسناً فبدؤوالذهاب إلى المصارف الإسلامية ليقدموا الطلب على تمويل إجراءات الحج.

ظهرت بعد صدور هذا الفتوى الانتقادات والاقتراحات حول الموضوع من قبل العلماء والمفكرين، ومنهم المؤيدون والمعارضون. ومن بين العلماء الإندونيسي المعارضين بتطبيق ذلك هذا الفتوى هم : الدكتور أحمد زين النجاح[43]، الدكتور إيروانديالترميذي[44]، ويستدلون بالأدلة التالية:

أ. لا يجوز الجمع بين عقدين وهما القرض والبيع في نفس الوقت ، المتعلقان بعضه ببعض. والبيع يشمل الإجارة لأنها من بيع المنفعة. وقد نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم في حديثه : **(لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ وَلَا رِبْحُ مَا لَمْ تَضْمَنْ وَلَا بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ)**[45]

ب. أن في الأجرة على إجراءت الحج خيلة على الربا ، فهو الربا على القرض التي يسميها المصرف بالأجرة ، لأن المصرف لا يقوم بأية الخدمة سوى التسجيل الأيليكتروني ودفع رسوم الحج باسم العميل، فكيف يكون قدر الأجرة كبيرة دون مقابل عمل الخدمة المعروفة ؟ وقد اشتهر القاعدة عند العلماء : الأسماء لا تغير الحقيقة . فالقرض للعميل في هذه القضيية ترجا منه المنفعة المنهية كما جاء في القاعدة الفقهية المستنبطة من الحديث : **(كل قرض جر منفعة فهو ربا).**[46]

---

[43] محمد الزين النجاح،**حكم الاقرد المصرفي لآداء الحج** ، مقالة إيلكترونية تم استرجاعه في ٢١/ ١/ ٢٠١٦ من الومقع : http: / / /www.ahmadzain.com /read /karya-tulis /383 /hukum-dana-talangan-haji

[44] إيروانديالترميذي، **حكم الاقرد المصرفي لآداء الحج**، مقالة إيلكترونية تم استرجاعه تم سترجاعه في ٢١/ ١/ ٢٠١٦ من الومقع : /http: / /almanhaj.or.id /content /3734 /slash /0 /dana-talangan-haji

[45] رواه الترمذي برقم ١٢٣٤ في باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، والحاكم برقم ٢١٨٥ في كتاب البيوع، قال الترمذي : (هذا حديث حسن صحيح)أوقال الحاكم : (هذا حديث صحيح) .

[46] عطية عبد الله رمضان، **موسوعة القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية الإسلامية ودورها في توجيه النظم المعاصرة**، (إسكندرية : دار الأيمان، ٢٠٠٧)، ص. ٣٠٠.

ت. يعتبر هذا الفتوى تفتح فرصة التكلف لدي المسلمين الذين ليس لهم الاستطاعة خاصة ما يتعلق بالقدرة المالية، مع أن الاستطاعة من شروط وجوب الحج. فالإسلام دين سمحة لا يحيب على غير مستطع كما لا يحث على القرض والتداين في أداء الحج ولوصح ذلك إن حدث.

وقال الدكتور صالح فوزان في هذا : "ولا يجب على من ليس له القدرة المالية حج، ولا يستدين لأجل ذلك؛ لأنه لم يوجب عليه الله سبحانه وتعالى شيئاً، وهو مثقل نفسه بالدين ويتكلف لشيء لم يلزمه، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾ [47] ، فليس من الشرع أن يستدين الإنسان ليحج»[48].

ومن العلماء الإندونيسين المؤيدين بتطبيق ذلك هذا الفتوى أغسطيانطو[49] رئيس علماء الاقتصاد الإسلامي الإندونيسي وكذلك الدكتور أحمد جلال الدين[50] من جامعة مالانج الإسلامية، وذلك نلخصها على نحو تالي : 1- جاء في نص الفتوى أنه لا يشترط في عملية إجراءات الحج بإعطاء القرض لعملائ المؤسسة المالية ، فهذا دليل على أن العقدين يختلفان في موقفهما تماماً. 2- تعتبر هذه العمليات تخفيفاً للمجتمع المسلم على وجه العام وكان دافعا لهم في آداء فريضة الحج. وإذا لم يكن مثل هذه الفرصة قد لا تفكر في آداء فريضة الحج طوال حياتهم.

ومن الصعوبة أن نجمع بين الاتجاهين، لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد. وأهم الشيئ في هذا الموضوع أن وجود هذا الفتوى يدفعوا المسلمين بتسجيل أسمائهم بقائمة المنتظرين لآداء الحج ، فازدادت مدة التربص إلى أكثر من 20 عاماً في بعض المدن الكبيرة في إندونيسيا. وخلاصة القول أن هذه القضية لا تقتصر بالجواز أو المنع وإنما قد استنتج منها المشكلة الاجتماعية وسط المجتمع المسلم في إندونيسيا.

---

[47] سورة البقرة : آية رقم (١٨٥)

[48] صالح بن الفوزان ، **إنسان قضى فريضة الحج بالدين فهل تقبل حجته** ، مقالة إيلكترونية تم استرجاعها في ٢٠/ ١/ ٢٠١٦ من : http: / /ar.islamway.net /fatwa /11083/

[49] أغوسطيانطو، لا يمنع القرض المصرفي لآداء الحج، مقالة إيلكترونية تم استرجاعها : ٢١/ ١/ ٢٠١٦ من موقع : http: / / www.agustiantocentre.com /?p=1232

[50] أري سانطوسو، **الانتقادات جول القرض المصرفي لآداء الحج** ، مقالة إيلكترونية تم استرجاعها في تاريخ : ٨/ ١/ ٢٠١٦ من الموقع : http: / /lonkarie.blogspot.co.id /2012 /07 /kritik-dana-talangan-haji.html

خلاصة القول

لقد قامت هيئة الشرعية الوطنية دورها المهمة في إندونيسيا وذلك على وجه عام في تطوير صناعة المعاملات المالية الإسلامية ، وفي ضبط أعمال المؤسسات المالية الإسلامية حتى توافق الشريعة الإسلامية ، وكذلك لها دور في توعية المجتمع الإندونيسي وإرشادهم إلى حب الإسلام ونظام اقتصاده. كما أن لهيئة الشرعية الوطنية دورا خاصا يتعلق بعملية الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، و يتمثل في إعداد الموارد البشرية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية بالمصارف، ثم إصدار التوصية في خطوات تعيين أعضاء هيئة الرقابة، وتكون فتاوى الهيئة مرجعية أساسية لضبط أعمال المصارف، كما أن قيام الهيئة بالاجتماع السنوي لأعضاء هيئات الرقابة للرعاية على كفائتهم و تزويدهم بالمعلومات المصرفية الجديدة.

ومن بين مهمات هيئة الشرعية الوطنية هي إصدار الفتاوى التي تتعلق بالمسائل المعاملات المالية والاقتصادية ، وتمسكت الهيئة بالاجراءات والخطوات المعينة في إصدار الفتاوى ، كما أن لها منهج خاص الذي اتتهجته في إصدار الفتاوى التي لا تخرج إجراءاتها من ضوابط الفتوى في المعاملات.

المراجع

أبوغدة، عبد الستار. **الضوابط الشرعية لمسيرة المصارف الإسلامية**. مجلة المعاملات الإسلامية، مركز الشيخ صالح،2002.

أمين، معروف. النصوص **والحجج الشرعية في الاقتصاد الإسلامي**. خطاب رئيسي في ندوة علمية في كلية القانون جامعة شريف هداية الله، جاكرتا، 2006.

أنصاري ، عبد الغفور. **السؤال والجواب عن المصارف الإسلامية** . جوغجاكارتا : أون بريس، 2008.

أنطونيو، محمـد الشافعي. **المصرف الإسلامي بين النظرية والتطبيق**. جاكارتا : غيما إنساني بريس، 2010.

أغوستيانطو. **لا يمنع القرض المصرفي لآداء الحج**. مقالة إيلكترونية تم استرجاعها في : 21/1/2016 من موقع : http://www.agustiantocentre.com/?p=1232

جائه المبارك. **دور هيئة الشرعية الوطنية وهيئات الرقابة الشرعية في الؤسسات المالية الإسلامي**ة. مقالة علمية مقدمة لكلية الشريعة جامعة الإسلامية الحكومية بسورابايا، 2012.

حسين شحاتة. اختصاصات **هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية**. مجلة الاقتصاد الإسلامي. 1991.

رمضان،عطية عبد الله. **موسوعة القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية الإسلامية ودورها في توجيه النظم المعاصرة**. إسكندرية : دارالأيمان، 2007.

زكريا، أحمد بن فارس. **معجم مقاييس اللغة**. بيروت : دار الفكر،1979.

زيد ، محمد عبد الحكيم. **دور الرقابة الشرعية في تطوير الأعمال المصرفية**. مجلة الاقتصاد الإسلامي. 1996.

سانطوسو، أري. **الانتقادات حول القرض المصرفي لآداء الحج**. مقالة إيلكترونية تم استرجاعها في تاريخ : 2016/ 1/ 8 من الموقع :

سيراغار، مليا أفيندي. **الرؤية الخارجية للمصارف الإسلامية عام 2014**. جاكرتا : البنك الإندونيسي ،2013.

الهادي، شمس. **القرض المصرفي لآداء الحج : بين الفتوى والتطبيق**. جاكرتا، 2011.

صالح بن الفوزان. **إنسان قضى فريضة الحج بالدين فهل تقبل حجته**. مقالة إيلكترونية تم استرحاعها في 20/1/2016 من : http://ar.islamway.net/fatwa/11083/

عالم شاه، الحليم. **تطور المصترف الإسلامية واستعدادها تجاه المجتمع الاقتصادي أسيا،** مقالة في محاضرة علمية بمناسبة الميلاد الثامن لرابطة علماء الاقتصاد الإسلامي. جاكرتا:2012.

عبد الرحمن، أسموني. **إجراءات إصدار قرار الفتأو ى لهيئة الشرعية الوطنية،** مجلة حكمية، 2008.

غيمالا ديوي ، **الجوانب القانونية في المصارف والتأمين الإسلامي في إندونيسيا.** جاكرتا: كينجانا، 2004.

كرناين فرواتا أتماجا، محمد شافعي أنطونيو. **ماذا وكيف المصرف الإسلامي.** جوغجاكارتا: دانا باكتي وقف، 1999.

مجمع اللغة العربية. **المعجم الموسيط.** القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004.